

ذَكَرَتْ بِاستمرار الملاحقات لموقوفي ٧ آب

"مؤسسة حقوق الانسان": محاكمة المرتكبين ووقف الانتهاكات

٢٠٠٣/٨/٩ - النهار

ناشطاً من "التيار الوطني الحر" و١٥ من "القوات اللبنانية" لا يزالون ملاحقين امام القضاء العسكري والعدلي منذ حوادث ٧ آب ٢٠٠١ بتهم "تخريب علاقة لبنان بسوريا والقاء خطب لم تجزها الحكومة والنيل من هبة الدولة".

بعد عامين على "الانتهاكات الخطيرة للحريات العامة وحقوق الانسان"، عقدت "مؤسسة حقوق الانسان والحق الانساني - لبنان" امس مؤتمراً صحافياً في ميناها في ستاركو، وذَكَرَتْ "بحملة الاعتقالات التعسفية للمعارضين والاعتداء على المعتصمين" ودعت الى "اتخاذ التدابير القانونية بحق المرتكبين ووقف الملاحقات". وحضر عضوا الهيئة التنفيذية في "التيار" جورج حداد وحكمت ديب والدكتور ادونيس العكرة وكميل الخوري، وعن "القوات" سلمان سماحة وايلي كيروز وهم من الذين اوقفوا في ٧ آب ولا تزال الملاحقات القضائية مستمرة في حقهم من دون اقفال الملف او صدور اي احكام.

بداية، تحدث عضو "لقاء قرنة شهبان" جان عزيز عن "مسألة جانبية ترتبط بحق الرأي والتجمع هي حادثة بتغرين" وطلب باسم المؤسسة "اعتبار ما نشرته مجلة "الشراع" في عددها الاخير اخباراً امام النيابة العامة بسبب ما تضمنه من وقائع مفصلة تتهم سياسيين وموظفين رسميين بالتحريض على الحادث".

وألقى شارل شرتوني كلمة المؤسسة وجاء فيها: في ٧ آب ٢٠٠١ قامت اجهزة السلطة اللبنانية من قوى امنية وعسكرية، باعتقال اكثر من مئتي مواطن معارض في شكل مخالف للاصول القانونية، وبعد ساعات، برر بعض جهات السلطة ما حصل ان الاجهزة الامنية اكتشفت مؤامرة على الدولة والنظام، كان يعدها المعتقلون بالتواطؤ مع عناصر من الجيش، غير ان الايام المقبلة اسقطت هذه التهمة، لتحل مكانها تهمة اخرى واحيل معظم المعتقلين بموجبها على القضاء العسكري وهما الانتماء الى حزب غير مرخص، والقيام بأعمال وخطب لم تجزها الحكومة. راوحت مدد الاعتقال بين اسبوع و٢٠ يوماً، اطلقت بعدها غالبية المعارضين بكفالات مالية بلغت قيمة احداها الف دولار.

وفي ٩ آب، تجمع مئات من المواطنين امام قصر العدل في بيروت في اعتصام سلمي احتجاجاً على حملة الاعتقالات التعسفية. وفي اثناء التجمع عمدت عشرات العناصر الامنية المخفية في لباس مدني، الى الاعتداء بالضرب العنيف على المعتصمين (...). موقعة عشرات الاصابات الجسدية ممن اقتضى استشفائهم ومعالجتهم.

بعد مرور عامين على هذه الانتهاكات الخطيرة للحريات العامة ولحقوق الانسان، يهّم المؤسسة ان تسجل الآتي:

-لم يعلن اي تدبير قانوني في حق مرتكبي اعتداء ٩ آب ولم تسجل اي اجراءات معلنة للتحقيق او المحاسبة. علماً ان التذرع في هذا المجال بمقولة اتخاذ التدابير السلوكية غير المعلنة، ساقط ومرفوض وفق منطق حق الانسان على السلطة، لجهة الشفافية في المحاسبة، وخصوصاً في موضع الاعتداء على السلامة الشخصية والجسدية لعشرات المواطنين.

-استمرار الملاحقات القضائية لعشرات المواطنين ممن اعتقلوا في ٧ آب واستمرار محاكمتهم بالتهمة المشار اليهما، مما شكل نموذجاً واضحاً لما سمته مؤسستنا في تقاريرها الدورية والاستثنائية منذ ذلك التاريخ

القمع القضائي. وان ملاحقة اي مواطن بجرم القيام بافعال او خطب لم تجزها الحكومة هو انتهاك للمادة ١٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان التي تنص على حق كل شخص في حرية الرأي والتعبير. وتدعو المؤسسة الى اتخاذ التدابير القانونية والقضائية في حق المرتكبين ووقف الملاحقات والمحاکمات المستمرة وانتهاك الحقوق الطبيعية للمواطنين بأي ذريعة".

واعتر شرتوني ان "اداء السلطة لم يتغير، واساليب القمع لم تعد طارئة بل روتينية تطبع الحكم"، وتحدث عن "جريمة الطاعة التي يرتكبها رجال الامن في اثناء الاعتداء على المتظاهرين بحجة تنفيذ الأوامر، لذا ندعوهم الى العصيان المدني بدل الطاعة".

شهادات: وتُليت شهادات فأكد كيروز انه "لا يزال ملاحقاً امام القضاء العدلي بتهمة كتابة مقال لم تجزه الحكومة وانشاء جمعية اشرار تتال من هيبة الدولة". ورأى في استمرار الملاحقات "سيفا مصلتنا على رقابنا لتهديد نشاطنا السياسي".

وتحدث حداد عن "القمع القضائي الذي تُرجم بافادات منتزعة تحت الضغط وضرب وتعذيب في اثناء التوقيف، وكان واجب السلطة القضائية اجراء تحقيق بدل استكمال المحاكمات في حق المعارضين"، مشددا على ان "الملاحقة جرت على اساس تهم فارغة كتخريب علاقة لبنان بسوريا والمس بسمعة الجيش السوري والقاء خطب لم تجزها الحكومة"، وتساءل "هل ثمة نص يمنع المطالبة بخروج سوريا؟".

وذكر ديب بأنه "حوكم بتهمة المساس بالجيش السوري بحسب مادة قانونية تمنع النيل من هيبة الجيش اللبناني والجيش الحليفة، علما اننا نسمع اليوم انتهاكا بالعديد من الجيوش التي تعتبرها السلطة حليفة. ولم نشهد اي تحرك قضائي".

واعتر سماحة ان "حوادث ٧ آب شكلت وضعاً شاذاً لا يزال مستمراً ولن يتغير الا باستعادة السيادة والقرار الحر". وشدد العكرة على ان هذه "الاساليب تهدف الى منع الشباب من مزاوله نشاطاتهم السياسية وتخويفهم واجبارهم على الانضمام الى اجهزة المخابرات لرفع تقارير عن الاهل والاقارب